كيف نلتزم؟

يلتزم البنك العربي بالامتثال الكامل لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (الفاتكا). وفيما يلي الخطوات التي نتخذها:

تحديد هوية العميل: نحدد ونصنف عملائنا وفقًا لمعايير قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (الفاتكا) أثناء عملية فتح الحساب وبعد ذلك بشكل دوري.

جمع الوثائق: يتعين على العملاء تقديم نماذج متعلقة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (الفاتكا)

لتأكيد حالة إقامتهم الضريبية في الولايات المتحدة (على سبيل المثال W-8BEN، W-9).

الإبلاغ: نبلغ عن معلومات الحساب ذات الصلة إلى سلطة الضرائب المحلية، والتي تشاركها بعد ذلك مع مصلحة الضرائب الداخلية (IRS).

العناية الواجبة: يتم إجراء عمليات تدقيق وفحوص منتظمة لضمان الاستمرار في الامتثال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (الفاتكا).

مسؤوليات العميل

بصفتك عميلاً للبنك العربي، فأنت مسؤول عن:

1- تقديم الإقرار الذاتي المطلوب، والذي قد يكون على نموذج مصلحة الضرائب الداخلية أي مستندات داعمة عند الطلب و W-9 أو W-8.

2- تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بحالة إقامتك الضريبية في الولايات المتحدة.

3- إخطارنا بأي تغييرات في حالة إقامتك الضريبية على الفور.

العقوبات المطبقة:

بالنسبة للأفراد، قد تشمل العقوبات المفروضة على عدم الامتثال لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (الفاتكا) بموجب البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

عقوبات الفاتكا

عدم الكشف عن الحالة الضريبية في الولايات المتحدة:

قد يواجه الأشخاص الأمريكيون (المواطنون أو المقيمون) الذين يفشلون في الكشف عن حالتهم الضريبية في الولايات المتحدة للمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عقوبات تصل إلى 10000 درهم إماراتي. إذا تم تحديد أن عدم الكشف كان متعمدًا أو جزءًا من نمط، فقد يتم تطبيق غرامات أعلى وعقوبات إضافية.

عدم تقديم المعلومات أو الوثائق:

قد يخضع الأفراد الذين يفشلون في تقديم الوثائق اللازمة، مثل الإقرار الذاتي، والتي قد تكون على نموذج إلى مصلحة الضرائب الداخلية لعقوبات تصل إلى 20000 درهم إماراتي.

العواقب الإضافية

تقييد الحساب أو إغلاقه: قد تقوم المؤسسات المالية أيضًا بتجميد أو إغلاق الحسابات غير الممتثلة.

التدقيق المتزايد: قد يؤدي عدم الامتثال إلى تدقيق إضافي، مما قد يؤدي إلى عقوبات إضافية.

المسؤولية الجنائية: في الحالات الشديدة من التهرب المتعمد أو الاحتيال، قد يواجه الأفراد اتهامات جنائية، مما قد يؤدي إلى عقوبات إضافية أو السجن، اعتمادًا على شدة القضية والاختصاص القضائي للبلد.

تؤكد هذه العقوبات على أهمية قيام العملاء الأفراد بتقديم معلومات دقيقة وكاملة وحديثة للمؤسسات المالية للامتثال للوائح الفاتكا